



الْمُؤْمِنُ بِهِ هُوَ الْمُكْتَبُ

بِحَمْرَةِ الْمُصْبِرِ وَلِلْجَنَاحِ الْمُتَكَبِّرِ

انظر الصحفة الاخيرة لمزيد المعلومات المختصة بالاشتراكات ونشر الاعلامات القانونية

(السنة الثالثة والثمانون)

1

($\omega_0 \approx 11.15^\circ$)

الآدات سلسلة - أوامر عالية - قرارات

<p>النخيل وشجر الموز (موزا) وقصب السكر لا يجلب من الخارج إلا بترخيص يصدر من مصلحة الزراعة وبحسب الشروط المدونة به</p> <p>المادة الخامسة</p> <p>البطاطس الوارد إلى الحركة يجوز فحصه فإذا اتضح أنه مصاب بأفة الفطرة السوداء (كريزوفلكتس انثوبيو تيكاثلب) بعدم ولا يمكن ل أصحابه حق المطالبة بتعويض ما . إذا ثبت أن فيه آفة (فوريكا أوروكولا) فيظهر بالبخار على</p> <p>نفقة مستورته</p> <p>المادة السادسة</p> <p>النباتات الحية التي تجلب إلى القطر المصري وغير منه عنها في المواد المتقدمة ذكرها (وتشمل ذلك السوق والصليلات والرؤوس وجميع الأجزاء الأخرى من النبات القابلة للابتلاء ماعدا البنور) تظهر بالبخار على نفقة مستورتها مخالفًا لا يجوز إدخال شجيرات القطن وبذرها وحطبها والقطن الغير المحلى في القطر المصري ولا يجوز منور القطن الغير المحلى الوارد من الخارج ولا بذره بالقطر المصري إلا إذا كان مصححًا باشارة رسمية تثبت أنه طهر بالبخار في البلاد الصادرة منها طريق البحر بما إلى الإسكندرية أو بور سعيد أو السويس</p> <p>المادة السابعة</p> <p>يمنع على الأطلاق إدخال الحشرات الحية وروضاتها وبياتها وشرائطها وفراسها ويمنع أيضًا إدخال أي نوع من مستحبات البكتيريا والفطريات الفاردة بالبيان وينع إدخال دود الحرير وكذا النحل إلا بمقتضى ترخيص من مصلحة الزراعة وبحسب الشروط المدونة به</p> <p>المادة الثامنة</p> <p>لا تناول أحكام المادتين المتقدمتين شجيرات القطن وبذرها والمحشرات التي تجلبها مصلحة الزراعة لغرض على</p>	<p>مرفق بهذا العدد ملحقان</p> <p>قانون رقم ٥ لسنة ١٩١٣</p> <p>قانون لوقاية المزروعات من الآفات المستجلة من الخارج</p> <p>نحو خديبو مصر</p> <p>على ما عرضه على ناظر الاشتغال العمومية موافقة رأى مجلس التظاهر وبعدأخذ رأى مجلس شورى القوانين</p> <p>أمرنا بما هو آت</p> <p>المادة الأولى</p> <p>لا يجوز إدخال شجيرات القطن وبذرها وحطبها والقطن الغير المحلى في القطر المصري ولا يجوز منور القطن الغير المحلى الوارد من الخارج ولا بذره بالقطر المصري إلا إذا كان مصححًا باشارة رسمية تثبت أنه طهر بالبخار في البلاد الصادرة منها</p> <p>المادة الثانية</p> <p>يمنع على الأطلاق إدخال الحشرات الحية وروضاتها وبياتها وشرائطها وفراسها ويمنع أيضًا إدخال أي نوع من مستحبات البكتيريا والفطريات الفاردة بالبيان وينع إدخال دود الحرير وكذا النحل إلا بمقتضى ترخيص من مصلحة الزراعة وبحسب الشروط المدونة به</p> <p>المادة الثالثة</p> <p>لا تناول أحكام المادتين المتقدمتين شجيرات القطن وبذرها والمحشرات التي تجلبها مصلحة الزراعة لغرض على</p>
--	--

أرادات سنوية - أوامر عالية - قرارات

٢ - القرار الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦ المشار إليه قبل يعتبر لاغيا
 ٣ - يسرى معمول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية ثلاثة أيام
 ١٥ مارس سنة ١٩١٣ - ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٣١
 محمد سعيد

ناظرة المعارف العمومية

أصدرت النظارة قراراً بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٢٣ بمعن دبلوم
 في فن الزراعة إلى سيداحد إبراهيم الديب أفندي الذي أتم الدراسة بمدرسة
 الزراعة بالجيزة في سنة ١٩١١ وأمضى مدة الترين

وأصدرت النظارة قراراً بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٢٤ بمعن شهادة
 صالح في التجارة إلى حسن محمد المك كملادة (١٢) من قانون مدرسة الصناعة
 بالتصوره وهو من أتموا الدراسة بهذه المدرسة في سنة ٩٠ وأمضى مدة الترين
 القاهرة في ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣١ (١٠ مارس سنة ١٩١٣)

محافظة القناطر

قرار
 عافظ القناطر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٢ الصادر في سنة ١٩٠٥
 ونظراً لحصول اصابة بداء الكلب في مدينة بور سعيد
 قرار ما هو آت

المادة الأولى

جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية بعثينة بور سعيد
 وضروبيها يجب أن تكون مكمة أو مقودة بزمام
 وفي كلتا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفحة من معدن عليها
 اسم صاحبه وعنوانه

المادة الثانية

يسرى معمول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية ثلاثة أيام
 بور سعيد في ٣ مارس سنة ١٩١٣
 محمد محمود

ناظرة المالية

قرر مجلس التأديب بصلحة عموم البوستة في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩١٣
 رفت المستريل جسون المستخدم ببوستة اسكندرية لتصحيفه في واجبات وظيفته
 وقد صادق سعادة ناظر المالية على هذا القرار

المادة الثالثة

يجب أن يكون حزم البالات والقوافل الواردية من الخارج بكيفية تسهل
 الكشف عليها وظهورها بالبين إذا اقتضت الحال ولا فيجوز فتح الطرود على
 مسئولية مستوردها خاصة

المادة الرابعة

الطرود الواردية من الخارج والتي يكون ادخالها إلى القطر منوطاً بوجوب أحكام
 هذا القانون يجب ارجاعها بالباقي في مدى خمسة عشر يوماً فإذا انتهى هذا الميعاد
 دون ارجاعها فيسكن اعدامها ولا يكون لصاحبها حق المطالبة بتعويضها

المادة الخامسة

تفقد أحكام هذا القانون في المحرك بواسطة عمال مصلحة الزراعة أو المحرك
 أو البوستة وإذا كانت الطرود واردة طريق البر فيتفقد تلك الأحكام عمال مصلحة
 الزراعة في أول نقطة من القطر المصري تزد تلك الطرود إليها

المادة السادسة عشرة

بلغى القانون الصادران في سنة ١٩٠٤ نمرة ١٠ وفي سنة ١٩٠٩ نمرة ٢١
 بمنع ادخال بذرة القطن

المادة السابعة عشرة

على ناظر الاشتغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه
 ويكتفى العمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
 صدر برسائلي الثقة في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣١ (١١ مارس سنة ١٩١٣)

عباس حلى

باسم الحضرة الخديوية

ناظر المالية ناظر الاشتغال العمومية رئيس مجلس النظار
 أحمد حلى اماعيل سرى محمد سعيد

ناظرة الداخلية

قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥ بشأن مصاريف
 المعاملة ومصاريف تركيب النعال (التطيق) للحيوانات التي يوثقها إلى مستشفيات
 جعيات الرق بالحيوانات والمعدل بالقرار الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦
 قرار ملحوظ آت

١ - تعديل المادة الأولى من القرار الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥ كالتالي:
 تعرف مصاريف معاملة الحيوانات التي يوثق بها المستشفيات جعيات
 الرق بالحيوانات من كافة جهات القطر المصري تكون كالتالي:

٨٠ عن كل رأس من أنواع الحيوان والبال والجمال والمواشي في (اليوم
 الواحد) ٢٤ ساعة

٤٠ عن كل رأس من نوع الحمير (اليوم الواحد) ٢٤ ساعة،